

نظم تحديد الحدود الإدارية للبلديات والمحافظات (الإدارة المحلية) في ليبيا

"الأسس التاريخية والفنية"

دكتور / عبد الرؤوف علي البيباس

Elbibas@hotmail.com

دكتور / يحي أحمد الفساطوي

Alfasatwi@yahoo.com

الملخص

للتقسيم الإداري للإدارة المحلية أهمية رئيسية في التنظيم الواسطي خاصة فيما يتعلق بتكوين الهيكلية الحضريّة أو النظام الحضري بصفة عامة. وعلى وجه الخصوص في تحديد أسس تحديد الخدمات البلدية من خلال دراسة العوامل التي تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والكثافة السكانية. كما أن وضع خريطة إدارية لدولة ما يُبنى على أسس ومعايير يجب الأخذ بها عند أي تقسيم إداري .

الورقة الحالية تتضمن في جزءها الأول استعراض تاريخي لتطور التقسيم للحدود الإدارية لمكونات الإدارة المحلية في ليبيا عبر الفترة التاريخية الممتدة من العهد العثماني الأول وحتى العام 2011م.

أستعرض الجزء الثاني من الورقة، الخطوط الرئيسية لمشروع وطني لإعداد منظومة معلومات جغرافية للحدود الإدارية للبلديات في ليبيا، ضمن رؤية وطنية شاملة لتطبيق اللامركزية من خلال اللامركزية المحلية للبلديات فاعلة بتعاون المؤسسات والهيئات الحكومية ذات العلاقة وبإشراك الشركات والمكاتب الخاصة ذات الكفاءة والعلاقة بالمشروع.

1. مقدمة:

التقسيم الإداري أهمية رئيسية في التنظيم الوسطي خاصة فيما يتعلق بتكوين الهيكلة الحضرية أو النظام الحضري بصفة عامة في البلدان السائرة في طريق النمو، كما أن وضع خريطة إدارية لدولة يبني على أسس ومعايير يجب الأخذ بها عند أي تقسيم أداري .

الإدارة المحلية هي الإطار الدستوري للديمقراطية المحلية وللتنمية الشاملة والمتوازنة. ومن خلالها تتم بلورة استراتيجيات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقنين الموارد والطاقت المحلية وتحقيق الاستقرار وترسيخ الديمقراطية، بالنظر إلى ما تهدف إليه من حد من سياسة البيروقراطية الإدارية، ومن رفع في مستوى الخدمات، وتسهيل وتسريع اتخاذ القرار، وتعزيز مكانة الوحدات المحلية في الاقتصاد (مسكوني، 1978م).

إذا كان للبشرية تراث مشترك من الخبرة الإدارية، فإن كل دولة تتجه إلى أن يكون لها نظامها الإداري الخاص بها، ويرجع هذا إلى التفاوت في الأوضاع المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل دولة والتي تكون في مجموعها بيئة الإدارة - الإدارة المحلية - إدارة المقاطعات أو الولايات - الامارات - المدن الكبيرة وغيرها من التقسيمات، وتؤثر إلى حد بعيد في اساليب التطبيق الإداري والإدارة المحلية في كل دولة. (النعيم، 2006م).

ماتزال الإدارة المحلية في البلدان النامية غامضة ملتبسة لدى قطاعات واسعة من الناس فكل يفهمها بطريقته الخاصة ووفقا للتأثيرات المتباينة التي يخضع لها، غير مبال بالأبعاد المتشابكة لهذا الموضوع الحيوي، ولا بتفاصيله وتطبيقاته المهمة، ومبعث ذلك وجود التداخل الاداري السياسي وبخاصة بين بعض المفاهيم والتطبيقات. قد ينتج عن وجود الادارة المحلية في بعض المجتمعات المحلية بعض الصراعات والنزاعات نظرا لقلّة الوعي لدى السكان مما يثير الشقاق والنزاعات التي تحد من التعاون والمشاركة التي تعتبر الاساس الذي تعتمد عليه الادارة المحلية في انجازها لاعمالها المختلفة. عدم قدرة بعض الهيئات المحلية على النهوض بخدمات المجتمع المحلي واشباع حاجة السكان بسبب ضعف الامكانيات المادية والبشرية واقتصار دور هذه الادارات على بعض الاعمال الهامشية والدعائية. (المعاني، 2000م).

هناك اتجاه عالمي للعمل على خفض عدد مستويات الحكم المحلي او الادارة المحلية التقليدية من اربعة او ثلاثة مستويات الى مستويين وهو اتجاه قد لقي حماس كبير من خبراء الامم المتحدة وغيرهم، من ناحية اخرى لقي هذا الاتجاه ترحيبا كبيرا في المؤتمرات الدولية (عطية، 1977م).

البلدية هي وحدة ادارية تكون في مجموعها نظام للحكم المحلي، حيث تشكل البلديات اهمية بالغة في تحسين الخدمات الادارية للفرد والاهتمام بصحة ونظافة المجتمع وكذلك التقليل من مشاكل الادارة المركزية، وللوصول الى ذلك فان الاهتمام بالحدود الادارية للبلديات من خلال ترسيمها بدقة تعطي القدرة لمجلس البلدية لمعرفة الامكانيات والموارد الخاصة للبلدية بالإضافة الى فهم اكثر للمشاكل و الصعوبات التي قد تواجهها البلدية لتوفير الخدمات اللازمة للمواطنين القاطنين داخل حدود البلدية بالإضافة الى وضع وتنفيذ المخططات التنموية للبلدية وفق السياسات والمخططات العامة للدولة.

الورقة تتضمن الخطوط الرئيسية لمشروع تحديد وإعداد منظومة معلومات جغرافية للحدود الإدارية للبلديات، من خلال تعاون المؤسسات والهيئات الحكومية ذات العلاقة ومن خلال إشراك الشركات والمكاتب الخاصة ذات الكفاءة والعلاقة بالمشروع ومن خلال رؤية وطنية جامعة بضرورة تحقيق مبدئ اللامركزية من خلال بلديات فاعلة محددة حدودها الإدارية.

■ تمثل عملية تبني التقنيات الحديثة لنظم المعلومات ومنها تقنيات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية داخل الكيان الإداري للمؤسسات الحكومية أهمية خاصة، وذلك لما لها من أهمية في تطوير العمل ورفع كفاءة الأداء للعملية التخطيطية بالمؤسسات العاملة في هذا المجال.

■ يُمثل موضوع تحديد وتوقيع الحدود الإدارية للبلديات والتقسيمات الإدارية الأعلى أو الأدنى منها، أهمية كبيرة في عمليات التنظيم الإداري للدولة الليبية من أجل تحقيق عملية اللامركزية وتوزيع الخدمات للمواطنين.

■ المشروع المقترح سيساعد إيجاد بلديات كفؤة وقادرة على عمليات التخطيط والتنفيذ ووضع الاستراتيجيات التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي وتخطيط الاستثمار.

2. التطور التاريخي للتقسيم الإداري للحكم المحلي في ليبيا:

العديد من المراجع التاريخية تناولت أسماء للبلدان الليبية وتاريخ التسميات التي حملتها. من هذه المراجع كان كتاب معجم البلدان الليبية للأستاذ الطاهر الزاوي (1968م) والتي قام بتأصيل أسماء البلدان الليبية والتي أصبح الكثير منها لاحقاً تسميات للبلديات في ليبيا. وتناول المؤرخ الإيطالي إيتوري روسي في كتابه "ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م (ترجمة وتقديم خليفة التليسي)، أستعراض لتسميات المناطق والتقسيم لمناطق الحكم والإدارة في ليبيا عبر فترات تاريخية بدأت منذ الفتح الإسلامي وحتى بداية الإحتلال الإيطالي عام 1911م.

ومن المراجع التي قامت بالتوسع في سرد التطور التاريخي للتقسيمات الإدارية لأجزاء من ليبيا، كتاب طرابلس الغرب في الماضي والحاضر (1953م) لراسم رشدي والذي سرد فيه التقسيمات الإدارية لغرب ليبيا بداية من عهد الأتراك وحتى استقلال ليبيا. المرجع بين بأن الأتراك قسموا ليبيا إدارياً (حتى عام 1843م)، إلى ثلاث مقاطعات وهي: طرابلس ومصراته وبنغازي، ثم أُعيد تقسيمها عام 1843 إلى قسمين هما ولاية طرابلس الغرب ومنتصرفية بنغازي.

أشار نفس المرجع السابق إلى أن البريطانيين قسموا طرابلس الغرب/ من الناحية الإدارية ، إلى ثلاثة مقاطعات، وهي : طرابلس والمقاطعة الغربية ، والمقاطعة الشرقية، والمقاطعة الوسطى، ومركز كل منها في مدن طرابلس ومصراته وغريان على التوالي. وكانت هذه المقاطعات مقسمة ، بالتالي، إلى 21 قضاء أو متصرفية، حسب النظام الإيطالي السابق وبحدودها السابقة.

الجدول التالي يبين الترتيب في التقسيمات الإدارية في الواردة في المرجع السابق، (الجدول 1).

الجدول (1): التقسيمات الإدارية والبلدية لولاية طرابلس الغرب.

المقاطعة	مقر الرئاسة	مقر المتصرفية	البلديات	
طرابلس والمنطقة الغربية	طرابلس	سوق الجمعة	طرابلس	
			سوق الجمعة	
			سوق الجمعة	
		الزاوية	الزاوية	الزاوية
			بيانكي	بيانكي
			صبراتة	صبراتة
			زوارة	زوارة
			كربي	كربي
الشرقية	مصبراتة	مصبراتة	مصبراتة	
			مصبراتة	
			غالبيلدي	
		ترهونة	ترهونة	
		بني وليد	بني وليد	
		الخميس	الخميس	
		القصبات	القصبات	
		زليطن	زليطن	
الوسطى	غريان	غريان	غريان	
			مزدا	
			نالوت	
			يفرن	

المصدر: راسم رشدي، 1953 م.

تناول كتاب "سكان ليبيا" لهنيكو دي أغسطسيني وتعريب خليفة محمد التليسي بجزئية الاول والثاني (1974م و1978م)، بتفصيل لسكان ليبيا وتوزيعهم الجغرافي. مما ورد في الكتاب حول التقسيم الإداري لمناطق ليبيا: إن الدائرة الحالية لمدينة طرابلس المقسمة إلى 22 محلة، كما تتكون من طرابلس (المدينة) التي تضم المحلات التسع الأولى و (المنشية) التي تتكون من بقية المحلات (13 محلة).

من المراجع المتميزة في طرحها لموضوع التقسيم الإداري في ليبيا، كان كتاب "اللامركزية المحلية ورقابة السلطة المركزية في ليبيا" لصبري توفيق حمودة (1972م)، والذي تناول فيه بشكل تفصيلي، التطور التاريخي للتنظيم الإداري للبيبا، وقد بين المصدر أن الطابع العثماني في تنظيم الإدارة على المستوى المحلي، يقوم على اساس تقسيم البلاد إلى مناطق ريفية (عشائرية) ومناطق حضرية. ففق المناطق الريفية يتولى إدارة العشائر شيوخ العشائر أنفسهم ، الذين يعترف لهم بذلك رسمياً بواسطة (فرمانات) تصدر بتعيينهم من قبل السلطان. وأما المناطق الحضرية ، فكانت تُقسم إلى ولايات، وكان على رأس كل ولاية "وال" يتولى دفة الأمور فيها، ثم تُقسم الولاية إلى عدد من "الألوية" وعلى راس كل "لواء" يُسمى "البيك" يمارس مهمه على مستوى "اللواء" ، وفي داخل كل ولاية ولواء عدد من المقاطعات تختلف في قيمتها بحسب الظروف المحيطة بكل مقاطعة على حدة، فهناك مقاطعات غنية بمواردها الطبيعية، وأخرى متوسطة من حيث ما تدره من دخل، وأخرى فقيرة نسبياً وعلى هذا الأساس قُسمت المقاطعات إلى ثلاثة أنواع:

1. المقاطعات الكبيرة (خاص)، وهي تلك المقاطعات الغنية، ذات الإنتاج الزراعي والحيواني الكبير، وتشمل في الغالب مركز الولاية.
2. المقاطعة المتوسطة، ذات الدخل الاقتصادي المتوسط.
3. المقاطعة الصغيرة والتي تُسمى "تيمار"، ذات الدخل المحدود.

قُسمت متصرفية برقة في ذلك الوقت إلى عدد من الأفضية هي: درنة - أوجلة - جالو - أجدايبيا والكفرة ، ولكل قضاء "قائمقام" يتولى دفة الإدارة في نطاق الحدود الإقليمية للفضاء، يساعده مجلس محلي مُشكل من أعضاء

منتخبين وأعضاء معينين على نمط المجلس المحلي الذي يتولى مساعدة المتصرف في المتصرفية، وكان كل قضاء من تلك الأفضية مقسماً على عدد من النواحي.

في عهد الاحتلال الإيطالي لليبيا، صدر قانون بتاريخ 9 يناير 1913م والذي جاء فيه أن يتم تقسيم ليبيا إلى إقليمين: إقليم طرابلس ومركزه مدينة طرابلس وإقليم برقة ويكون مركزه مدينة بنغازي.

من الناحية التاريخية، يمكن تقسيم التنظيم الإداري لليبيا إلى فترات وتشمل:

1. الفترة الأولى (الفترة العثمانية): من عام 1864 حتى عام 1911 كانت ليبيا إنذاك تعرف بولاية طرابلس الغرب، وأخر تقسيم لها كان 5 سناجق 5 وهي سنجق طرابلس الغرب وسنجق الخمس وسنجق الجبل الغربي وسنجق فزان وسنجق بنغازي وكانت تنفرع إلى قضايات وبعض القضايات كانت تشمل نواحي.

2. الفترة الثانية (حقبة الإستعمار الإيطالي): كانت ليبيا في عام 1912م تدار كوحدة إدارية واحدة مسماه ب"شمال أفريقيا الإيطالية".

3. الفترة الثالثة: بعد استقلال المملكة الليبية المتحدة عام 1951م كانت المملكة تنقسم إلى 3 ولايات هي ولاية طرابلس وولاية برقة وولاية فزان، وتمتعت كل ولاية من الولايات الثلاث بالحكم الذاتي من خلال حكومة إقليمية إضافة إلى مجلس نيابي محلي. ولاية طرابلس هي الولاية الأكثر سكانا والأصغر مساحة من بين ولايات المملكة الليبية، أما فزان هي الولاية الأقل سكانا، في حين كانت ولاية برقة الأكبر مساحة بين ولايات المملكة الليبية المتحدة. عد التعديلات الدستورية لعام 1963 تم حل الولايات الثلاث التي تتألف منها المملكة الليبية وتشكيل بدلا منها 10 محافظات جديدة هي : البيضاء الخمس واوباري والزاوية وبنغازي ودرنة وغريان ومصراته وسبها وطرابلس.

4. الفترة الرابعة: (بداية منذ 1969م): تم الإبقاء على التقسيم السابق بالمملكة الليبية ومن التغيرات الحاصلة بها هو إن محافظة الجبل الغربي أعيد تسميتها إلى محافظة غريان عام 1970م نظراً لكون غريان أكبر منطقة بالمحافظة، وأعيد تسمية محافظة الجبل الأخضر بمحافظة البيضاء عام 1971م، وفي عام 1983م ألغي التقسيم وأستبدل بـ46 بلدية، ثم في عام 1987م قلص العدد إلى 25 بلدية، ثم بعد عام 1995م تم إلغاء تقسيم البلديات وإستبدالها بما عُرف بالشعبيات وكانت تبلغ 13 شعبية وفي عام 1998م، وأصبحت 26 شعبية ثم في عام 2001م ثم أصبحت 32 شعبية ثم في عام 2007م استقرت في 22 شعبية.

5. الفترة الخامسة: (بداية من 2011م): على الرغم من إصدار مجلس الوزراء قرار بشأن نظام الإدارة المحلية، وهي المحافظات والبلديات والفروع البلدية والمحلات، إلا إنه لا زالت المحافظات لم تتكون. كما أن قرار مجلس الوزراء رقم (180) لسنة 2013م اشار في مادته الأولى بأن تنشأ البلديات على النحو المبين بالكشف المرفق بهذا القرار وعددها (99) تسع وتسعون بلدية ويجوز لمجلس الوزراء إنشاء بلديات أخرى وفقاً لما تتطلبه طبيعة العمل الفعلية وفي مادته الثانية يحدد النطاق الجغرافي لكل بلدية بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من وزير الحكم المحلي.

3. أهمية الحدود الادارية للبلديات:

من خلال الترسيم الدقيق للحدود الادارية للبلديات فان كل بلدية ستتمكن من حصر امكاناتها ومواردها الاقتصادية ووضع الخطط التنموية تقديم الخدمات العامة للمواطنين داخل دائرتها والتي تشمل الخدمات الصحية و البيئية والتعليمية وخدمات الانارة العامة و الاهتمام بالحدايق والمنزهات وكذلك خدمات النقل العام ووضع معايير للنقل الخاص وتقديم خدمات السجل المدني والعقاري وذلك للوصول الى الغاء المركزية وتوفير الرفاهية للمواطن الليبي.

العديد من الأوراق العلمية والبحثية في المجال، اقترحت تقسيمات إدارية متنوعة لليبيا، ومن هذه المقترحات، المقترح الوارد في ورقة منصور محمد الكيخيا (2013م)، تحت عنوان "مُقترح التقسيم الإداري لليبيا". والذي بين فيه أن

التقسيم المقترح في ورقته وبتاريخ 2013م، مستمد من تقسيمات إدارية سابقة، غير أنه يقسم البلاد إلى ثلاثة عشر محافظة بدلا من عشر، وارجع ذلك لأن الموارد الطبيعية خاصة النفط والغاز واستثمارها أحدثت تغييرات جوهرية في كل أنحاء البلد، خاصة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية والتي تغطي أغلب مساحة ليبيا، فتلك المنطق التي كانت تضم أقل وأفقر التجمعات السكانية أصبحت اليوم مصدر الثروة الرئيسة، وأكثر مناطق ليبيا تغيرا في الإمكانيات والسكان الشيء الذي استدعى زيادة عدد الوحدات الإدارية، فتلك المناطق الجافة الشاسعة تتوفر لها اليوم من الموارد والإمكانيات ما كانت تفتقر إليه في الماضي.

4. المشروع الوطني لتخطيط الحدود الإدارية للبلديات:

الورقة الحالية في جزءها الثاني هي مقترح لمشروع وطني لتخطيط الحدود الإدارية للبلديات من خلال استخدام التقنيات الحديثة من صور أقمار صناعية ونظم معلومات جغرافية. وبمشاركة المؤسسات الوطنية ذات العلاقة ويتم المشروع لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تشمل:

* تحديد وترسيم واضح للحدود الإدارية للبلديات والمحافظات (في وقت لاحق)، من خلال صور أقمار صناعية ونظم معلومات جغرافية.

* استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية لإنجاز خرائط تفاعلية للبلديات والمحافظات.

1.4: مراحل المشروع:

يتم هذا من خلال مجموعة مراحل وتشمل:

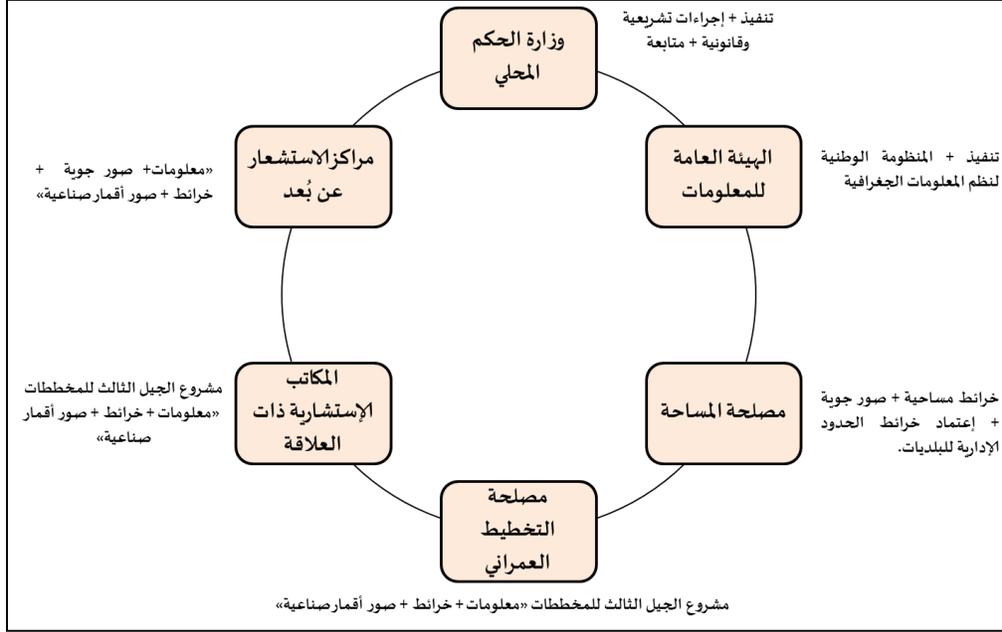
- تجميع المعلومات المكانية للدوائر الانتخابية للبلديات لتحديد المناطق التابعة لكل بلدية (المراكز او الدوائر الانتخابية المتمثلة في المدارس التي تم اعتمادها كمراكز انتخابية).
- تعاون وزارة الحكم المحلي لتوفير الوصف الجغرافي للبلديات الذي اعتمدت عليه اللجنة المركزية للانتخابات المحلية.

- تجميع البيانات المكانية التي تم ترسيمها من قبل مصلحة التخطيط العمراني في اطار مشروع الجيل الثالث (توزيع المحلات ، الطرق ، المدارس).
- تقسيم كل بلدية الى مجموعة من المحلات او مناطق تابعة لها.
- توفير المعلومات الوصفية (بطاقات المعلومات الوصفية) عن المحلات من مصلحة الاعداد والإحصاء.
- اعداد ترسيم مبدئي للحدود الادارية للبلديات بناءا على المعلومات المجمعحة حسب النقاط السابقة.

ولنجاح المشروع فإنه من المهم مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة به (الشكل 1):

- الهيئة العامة للمعلومات.
- وزارة الحكم المحلي.
- مصلحة التخطيط العمراني.
- مصلحة المساحة.
- مراكز الاستشعار عن بعد.
- المكاتب الاستشارية ذات العلاقة.
- خبراء محليين في مجال نظم المعلومات الجغرافية.

الشكل 1: الأطراف ذات العلاقة بالمشروع.



2-4: المراحل اللازمة لتنفيذ مشروع ترسيم الحدود الادارية للبلديات:

• المرحلة الاولى:

- تجميع المعلومات.
- انتاج الترسيم المبدئي للحدود الادارية للبلديات مع اضافة حدود المحلات او المناطق في خريطة شاملة.
- انتاج خريطة لكل بلدية على حدى حسب الحدود الادارية الخاصة بها شاملة كل المعلومات المكانية المتوفرة (طرق ومدارس او اي معلومات اخرى يمكن تجميعها).

• المرحلة الثانية:

- عرض الحدود الادارية على البلديات المنتخبة للتوافق عليها.

- استكمال المعلومات المكانية لكل بلدية واعتماد الحدود الادارية المتفق عليها من قبل البلديات.
- اعتماد الحدود الادارية من قبل وزارة الحكم المحلي.
- اعداد قانون الحدود الادارية للبلديات لعرضه على الجهة التشريعية للاعتماد

● المرحلة الثالثة:

- اعتماد قانون الحدود الادارية للبلديات من قبل الجهة التشريعية .
- الترسيم النهائي الدقيق للحدود الادارية للبلديات حسب القانون المعتمد من الجهة التشريعية.

3-4: خرائط الحدود الإدارية البلديات:

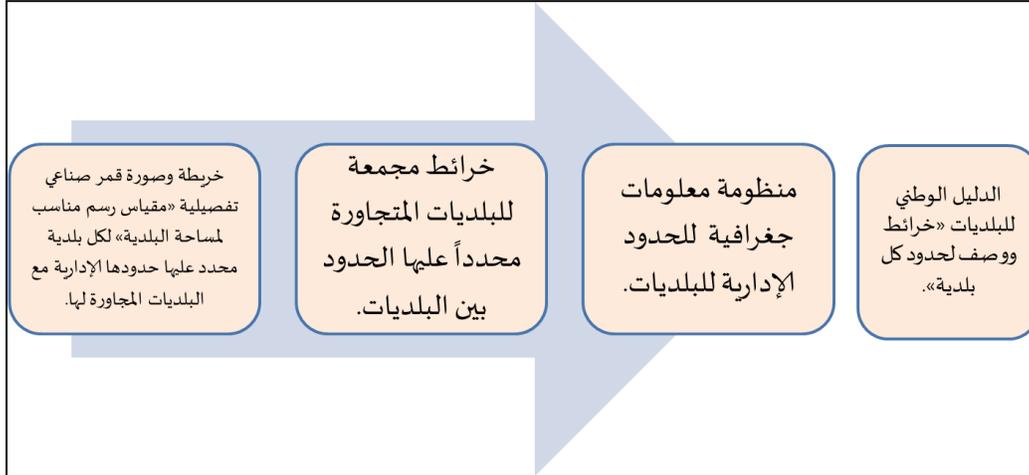
- استخدام قوائم بأسماء المناطق الإدارية وما تحتويه من مسميات سكانية.
- استخدام أجهزة تحديد الإحداثيات الأرضية (GPS) لرفع الإحداثيات الخاصة بكل مسمى سكاني.
- توقيع المسميات أليا على الخرائط الرقمية باستخدام الإحداثيات المأخوذة عن أجهزة الـ (GPS)، والتي تم تفرغها في قواعد البيانات الخاصة، ويتم توقيع المسميات وفقا لخط الطول وخط العرض التي يقع عليه كل مسمى.
- تحديد الحدود الإدارية للبلديات طبقا للمسميات السكانية على الخرائط الرقمية وذلك لضمان وقوع كل مسمى داخل الحد الإداري الخاص به.

4-4: المنتجات النهائية للمشروع:

الشكل (2) يبين منتجات المشروع والتي تشمل:

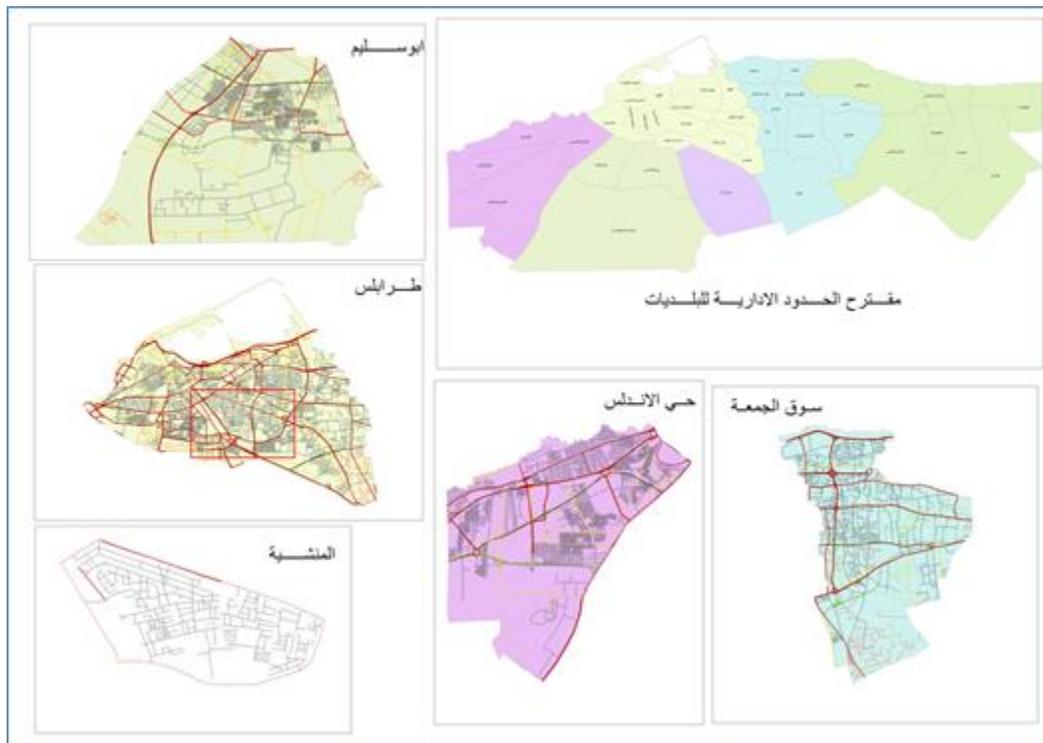
- * خريطة وصورة قمر صناعي تفصيلية بمقاييس رسم مناسبة لمساحة كل بلدية ومحافظة محددًا عليها حدوده الإدارية مع البلديات المجاورة لها.
- * خرائط مُجمعة للبلديات المتجاورة مددًاص عليها الحدود بين البلديات.
- * منظومة معلومات جغرافية للحدود الإدارية للبلديات والمحافظات.
- * الدليل الوطني للبلديات " خرائط ووصف لحدود كل بلدية.

الشكل (2): منتجات المشروع.



الشكلان (3) و(4) يوضحان نماذج لصور أقمار صناعية وخرائط ذات علاقة بموضوع المشروع

الشكل(3): مقترح الحدود الادارية لبلدية طرابلس المركز (المصدر: الهيئة العامة للمعلومات).



الشكل (4): نموذج لخريطة نمطية تم فيها توقيع حدود إدارية على صورة قمر صناعي.



المصدر: مركز البيروني للاستشعار عن بعد.

5. المراجع:

الطاهر أحمد الزاوي، 1968م، "معجم البلدان الليبية"، مكتبة النور، طرابلس - ليبيا.

أيمن عودة المعاني و محمود عودة ابو فارس " الادارة المحلية، اسس وتطبيقات " الجامعة الاردنية، عمان، 2000م.

إيتوري روسي (ترجمة خليفة التليسي)، 1974م، "ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م"، الدار العربية للكتاب، طرابلس

ليبيا.

راسم رشدي، 1953م، "طرابلس الغرب في الماضي والحاضر"،

صبري توفيق حمودة، 1972م، "اللامركزية المحلية و رقابة السلطة المركزية في ليبيا"، دار المعارف، مصر.

صبيح مسكوني، 1978م، "مبادئ القانون الاداري الليبي"، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان.

طاهر مرسي عطية " الوحدات المحلية " موسوعة الحكم المحلي – المنظمة العربية للعلوم الادارية، القاهرة ، 1977م.

هنري كو دي أوغسطيني (ترجمة خليفة التليسي)، 1974 و 1978م، "سكان ليبيا،" (الجزئين الأول والثاني) ، الدار العربية للكتاب، طرابلس - ليبيا.

عبدالله العلي النعيم، 2006م، " اللامركزية في الإدارة المحلية بالدول العربية"، المعهد العربي لإنماء المدن.

منصور محمد الكيخيا، 2013م، "مقترح التقسيم الإداري في ليبيا"، مجلة المواطنة، السنة الثالثة - العدد الأول (خريف 2013م)، (ص 85 - 118).